الشيخ صباح الخالد مرحباً بكاثرين آشتون

آشتون خلال حضورها الجلسة (تصوير: صالح محمد)

خلال شهر.. وإعادة القيادات النفطية المحالة للتقاعد إلى عملها

الهاجري: قيادات نفطية ذهبت كبش فداء في قضية الداو لوقوفهم ضد هذه الكارثة والتحذير منها

عاشور: من أفتى من قبل الفتوى والتشريع بصحة عقد الداو يجب أن يحاسب ويحاكم

مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وإبرام العقد والاجراءات والموافقات القانونية التي تم اتخاذها لاعتماده.

واضاف ان لجنة التحقيق جاء من مهامها دراسة شروط العقد ومدى مناسبة التعويض الاتفاقي الموجود به مع الأصول التعاقدية المعمول بها في العقود المماثلة بما في ذلك مراجعة مبررات إلغاء العقد وانعكاساته الاقتصادية ومدى اتفاق الخطوات التي اتخذت لإلغاء اتفاقية المشاركة «كي داو» مع الإجراءات القانونية السليمة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الخصوص من حيث مبررات الالغاء والاثار المترتبة على هذا الالغاء.

وذكر ان اللجنة كلفت أيضا بتقييم أعمال فريق الدفاع المكلف من القطاع النفطي والجهود التي بذلت في الدفاع عن موقف الشركة ومدى كفايتها وما إذا كان ثمة تقصير أو تراخ تسبب في صدور الحكم وفق الصيغة التي صدر بها والجهود التي بذلت خلال فترة التفاوض بعد الإلغاء لايجاد حل قبل صدور الحكم في الموضوع. وأكد ان لجنة التحقيق ستقترح الاجراءات القانونية والادارية المناسبة في مواجهة اي وجه من وجوه التقصير أو التهاون ذات الصلة بهذا الأمر ومحاسبة المتسببين فيها.

وقال الوزير ان هذه اللجنة لا تزال تزاول عملها ولم تصدر تقريرها حتى الان «فليس هناك اجراء لوزير النفط لاتخاذه حتى صدور تقرير لجنة التحقيق».

واشار الى ان مجلس الوزراء شكل لجنة وزارية في 28 مايو 2012 برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ووزير الاعلام وأعيد تشكيلها في 30 ديسمبر 2012 لتصبح مشكلة من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأوضح أن هذه اللجنة تختص بالتعاون مع الجهات المعنية بتولي دراسة السبل القانونية والعملية الكفيلة بالتعاون مع قرار التحكيم بهدف تقليل الخسائر وتخفيف الاضرار المترتبة عليه.

وأكد عدم مشاركة أي من المسؤولين في القطاع النفطي سواء الحاليين أو السابقين في لجنة التحقيق المشكلة لهذا الغرض «وذلك رغبة في أن تكون أعمال اللجنتين بمنأى عن أية انتقادات تتعلق بحياد أعمالها».

وناشد الوزير العمير النواب الذين يمتلكون معلومات خاصة حول الصفقة وتفيد القضية أن يزودوه بها للوصول الى الحقيقة ومحاسبة المتسبب.

النائب صلاح عاشور «نظام»: نشكر الاخ الوزير عن هذا العرض التفصيلي بتواريخ محددة ونتمنى منه تزويدنا بهذا البيان.

ثم انتقل المجلس لاول المتحدثين بهذه القضية بعد ان خصص 5 دقائق لكل متحدث.

النائب فيصل الدويسان «اول المتحدثين»: لا نريد لهذه الجلسة ان تنتهي لتوصيات واريد من مجلسنا الموقر اصدار قرار بتكليف ديوان المحاسبة باصدار تقرير حول هذه القضية، لا شك ان وزير النفط كان له مواقف سابقة من هذه القضية قبل ان يكون وزيرا ولكنه الآن لا نلومه ونعذره ان تعيش موقفه بحكم ان الحكومة متضامنة، نحن لا نريد ما تم من اثارة هذه القضية وهو العمل على ضرب تيار بتيار اخر، نريد من الحكومة وضع خطط لتسريع لجنة التحقيق فمعالي الوزير لم يبلغنا كما اجتماع عقدت لجان التحقيق في هذه القضية لاننا نريد الحقيقة يا معالي الوزير هل تكرمت بتكليف مكتب دولي بتتبع أين ذهبت العمولات في هذه الصفقة وهل صحيح ما يتردد عن ان مبلغ الغرامة لم يذهب مباشرة الى شركة الداو وانما عبر احد المكاتب الوساطة او الوسطاء وسؤال اخر لماذا لما يذهب ملف هذه القضية برمته الى النائب العام وترك وتوجيه له. .....» انتهى وقت حديث النائب.

دويسان نطلب تمديد لمدة 8 دقائق «نفس امس في اشارة ضمنية لنتيجة مباراة البارين ميونيخ ونادي الكويت الرياضي».. الرئيس مبتسما المجلس خصص 5 دقائق فقط اما مصدوم من امس.. الدويسان اما مثلك مصدوم كلها خسائر في الرياضة وفي الداو.. الرئيس الغانم خلك بالجلسة.. وختم الدويسان حديثه بالشكر للرئيس قائلا «شكرا للاخ الرئيس وهارد لك للكويت».

سعدون حماد: الداو من بدايتها شبهة، كانت 9.5 مليارات وعندما قالت لهم المجلس الاعلى للبترول اخفضوا وبيومين نزلوا مليارين 7.5 ولم يخفضوا الغرامة، قياديو النفط كانوا رافضين بشدة وكان القيادي على الاجرى رافض موضوع الداو واعطاهم تقرير من المصانع وقال لهم راح نسكر وهي متهالكة وكوفئ بالاقالة، والوفد اللي تفاوض مع الداو وكانت برئاسة فاروق الزنكلي وعضوية مها ملا حسين ونواف الصباح، اللجنة المفوضة مع رئيس الداو لم يكن لديهم صلاحية وهذا مسجل في لجنة الحقيق، وعلشان اتفاوض ادفعوا الـ 100 مليون ودزوا رسالة لوزير النفط هاني حسين الذي طلب منهم دفع 100 مليون قبل التفاوض وهذا مثبت في لجنة التحقيق، الوفد قال نريد تخفيض القيمة فرد ان القيمة انتهى واجبرنا على دفع المبلغ بالكامل.

وادفعوا المبلغ الكامل، وقال هاني لفاروق الزنكي ليش وضعت في التقرير انك طلبت مني دفع 100 مليون فقال له هذا تقرير واقبل الزنكي.

الرئيس الغانم: لا تذكر اسماء ارجوك.

سعدون حماد: ويبيع غاز مدعوم للداو بـ دولار ويبيع على وزارة الكهرباء بـ 3 دولار، وعلى وزير النفط ان يلغي القرار، وادخلوا شريكا يملك حصة في الداو كيف يتم التعاقد مع شخص يملك في الداو؟ ودور الوزير ان يعيد جميع القياديين السابقين الذين شالهم وزير النفط السابق وهم خليفة الصباح ورجا جميلان واحمد العدساني.

عادل الخرافي: نرتجي عملا كبيرا من وزير النفط والداو قضية كبيرة وهناك علامات استفهام والاغلبية يقولون فلوس الكويت راحت بشخطة قلم 2.4 مليار راحت، وقضية التوقيع كانت مبينة او موجه لها وعلى قولة المصريين «سرقة وش» يعني سرقة بكل وضوح، لدي ملاحظة على لجنة التحقيق الوزارية ويوجد فيها من كل طرف قبل ان توقع، وكنت اتمنى ان لا يكون في اللجنة مستشار من اكبر قيادي في النفط ومستشار ورئيس اللجنة كفاءة وطنية ولكن هناك بطء في الانتاج 6 اشهر لم نر نتيجة المتعارف اذا رات ان تغمت شيء شكل لجنة وبعد شهر سنجد في هذه القاعة فرسان يطالبون بالحقيقة.

علي الراشد: الداو سرقة العصر وتدور حولها الكثير من الشبهات، ومنذ بدايتها هناك فريقان متخاصمان مارسا ضغوطهما السياسية من اجل تمرير الصفقة او الغائها وكان رئيس الوزراء مهدد بالاستجواب من الطرفين، وبعد صدور الحكم بالغرامة حزن الجميع الا ان الغاء الصفقة قبل 1/1 لا تكلف الكويت دينارا واحدا، والغيت الصفقة في 2/28 حتى لا تكون غرامة على الكويت فوجئنا بغرامة اكثر من مليارين دولار هذه تحتاج الى تحقيق، ومن دافع عن الكويت في محاكم الكويت هل قدم دفاع ام تراخي، وهناك مسؤولون فرحوا بالغرامة لان هناك عمولات، ياتي كتاب من الفتوى يضع عشرة حلول لعدم الدفع وخطوات لعدم الدفع اولا اللجوء لمحكمة الاستئناف وكتاب حقوق الانسان ورفع دعوى ضد الداو لاتهامها بالغش احالة الموضوع لنيابة في حال التواطؤ رفع دعاوى قضائية في بريطانيا بالاضافة الى اتخاذ اجراءات في الدول المختلفة حال غش في الصفقة والاعتراض في حال قيام شركة الداو بالتنفيذ، حلول قدمتها الفتوى دقوا على رئيس الفتوى وبخوه ليش تقدم حلول ويهرولون للدفع هذا يعني ان هناك عمولة وهو وصل الى 30 في المئة من التعويض والايام ستشكف على من توزع، ليش الفريق المفاوض قيل له انك جاء للدفع ، وان كان هناك متنفذون داو مناصب عليا ما هي اجراءات الحكومة هل يحال الملف الى النيابة دون اسماء، الى متى تهين عليكم الكويت، الاسماء التي نسمعها في هذه القضية خطيرة فهل ستحيلونها الى النيابة بدون اسباب.

احدى الشركات الآن في الجمارك طلبت تعويضا يصل الى مليار دينار من هو المسؤول عن ذلك وتاليا يقولون كونا لجان لتمويت القضية اذا مرت هذه القضية مرور الكرام لا حاجة لنا بمجلس الامة وعلينا ان نجلس في بيوتنا.

وزير الدولة محمد العبدالله: اعتز بما ذكره الراشد فيما يختص مذكرة الفتوى والتشريع اتمنى موافاتنا بالمذكرة وردت الى مذكرة كثيرة ، وما ذكر ان احد المسؤولين وبخ احد رئيس الفتوى ليس دقيقا وكما يعلم الراشد عندما كان وزيرا ؟؟؟؟ لا نعتمد رايا ان لم يرد الينا كتاب مذيل بالتوقيع، ما ورد الينا مذكرة دون توقيع وكان رأي الفتوى عدم الخوض في هذا الموضوع.

علي الراشد: هذا حكي ان الكتاب غير مزيل بتوقيع، لو قدمها اي محام او مستشار تفرحون هذا الكتاب نشر في احدى الصحف تهرلون للدفع، قبل 8 اشهر نشر الكتاب، اخذتوا راي مستشار دولي، وهو يملك الداو وتصحكم بالدعم علشان يستفيدوا دفعتم لماذا لم تضعوا حلول لمقاضات الداو.

وزير الدولة محمد العبدالله : المهم بيان بعض المخالفات مشورة جيفي مورعن لم تتقدم بتخفيض الاضرار اطلاقا وانما تم الاستشارة من قبل شركتين بريطانيتين وعلينا نريد نستذكر قرار الغرامة صدر في مايو 2012 الدفع ثم بعد عام من الحكم واتهالت علينا استشاريات من عدة اطراف واحيلت الى المستشار القانوني الاجنبي وللاسف لم يكن للكويت النصيب في الطعن، لا استطيع ان استند الى ورقة جاءتني من غير توقيع رسمي، وتلعمت ان فيصل من ايام التعامل معه.

علي الراشد: اكرر هذه الحلول جاءت من الفتوى بقي لم تعرض على الجمعية العمومية لم تسجل، ومن قدمها مستشار في محكمة الاستئناف والآن عينتوه رئيس الفتوى صلاح المسعد وهو لرأي يعطي حلولا يا أخي يمتوا رأيه وان لم يكن رسميا الحل الوحيد اللي عجبكم الدفع ما هو موقفكم اذا ثبت ان هناك عمولات مهما كان منصبه وتحته «شرطين».

وزير الدولة: الحكومة تؤكد لا احد فوق القانون وان ثبت ان احدا تقاعس سيحاسب وفقا للقانون وما ذكره النائب عن العمولات فمن لديه بيان نتشارك معه في الاحالة الى النيابة العامة اي شخص مهما كان منصبه.

محمد الهدية «نقطة نظام»: وزعت مذكرة على النواب ولا ندري من وزعها.

وزير النفط علي العمير: النواب طلبوا توزيع المذكرة وهي بناء على طلب الاخوة.

حسين قويعان: بعد 5 سنوات مازلنا نطرح التساؤلات والكثير من الحقائق غائبة، وزير النفط علي العمير عندما كان نائبا طالب باحالة من تسبب في دفع الغرامة الى النيابة، مدير شركة الداو قال

فيصل الدويسان

سعدون حماد

الدويسان: يجب ألا تقف الحكومة مع من تلوثت أيديهم بهذه الصفقة وأن ننتهي لنتيجة حاسمة بهذه القضية

حماد: دور وزير النفط إعادة القياديين الذين عزلهم هاني حسين والتحقق من إعطاء مليار لشركة الداو بشخطة قلم

دشتي: لسنا بصدد اتهام وزير أو غيره ويجب الحفاظ على المال العام داخل القاعة

اللغيصم: نريد من الحكومة توضيح حول كتاب الفتوى والتشريع الذي نصح الحكومة بعدم الدفع

العمير والعبدالله يتابعان مداخلات النواب

الحريص: قضية الداو ليست كغيرها وهناك غبن واضح .. ومطالبون بتحديد من ارتكب الخطأ ومحاسبته

الوزير المليفي مع مجموعة من النواب